The efforts of scholars in grammatical facilitation among the Basrians and the Hadith scholars

D. Adel Jaber ali
E-mail: Adel.ali@uoz.edy.krd

Assist Lecture Jotyar Idrees Ahmed
E-mail: jotyar.ahmed@uoz.edu.krd
Zakho University / College of Basic Education

Abstract:

This research focuses on grammatical facilitation and the efforts of scholars of the Basra school. It is undeniable that the Basra linguistic school is one of the most prominent schools, if not the first, and it carries the banner in linguistic studies with all its various works. This school was known for its rigorous methodology, subject to standards and criteria characterized by rigor and discipline. It did not accept everything said and heard from the Arabic languages; it defined temporal and spatial boundaries for it. Anything beyond these boundaries was considered rejected or deviant. As it is known, the deviant is preserved and not judged upon. Its Quranic and Hadith codex were defined, surrounded by strict conditions and criteria. In this school, scholars emerged who were praised by all Arabs for their mastery of language, including Isa ibn Umar al-Thaqafi, Abdullah ibn Abi Ishaq al-Hadrami, Abu Amr ibn al-Ala, and others. Through this research, we do not aim to investigate attempts to reform grammar or discuss the opinions and proposals therein, except to the extent required by the research. The subject of grammatical facilitation has been and continues to be a topic of debate and discussion since ancient times. We have often heard and read about grammatical facilitation and its connection to Kufic grammar and Ibn Mada's (d. 592 AH) call to abolish analogy and analogy. However, we find no trace of Basra grammar in grammatical facilitation, even though the origin of grammar was in Basra and the grammarians of Kufa studied under the grammarians of Basra. Therefore, through this research, we attempt to present, as succinctly as possible, the grammatical facilitation in the Basra school and the reasons that led to it.

Kay words: Causes of facilitation / Basrians / Hadith scholars / reasoning, the operator.

جهود العلماء في التيسير النحوي عند البصريين والمحدثين

م.د. عادل جبر علي م.م. جوتيار إدريس أحمد
جامعة زاخو/ كلية التربية الأساسية
E-mail: Adel.ali@uoz.edy.krd E-mail: jotyar.ahmed@uoz.edu.krd

الملخص:

يدور هذا البحث عن التيسير النحوي وجهود علماء المدرسة البصرية كما لا يخفى أن المدرسة البصرية اللغوية هي من أبرز المدارس ومن أولها، وحاملة الراية في الدراسة اللغوية بشتى مصنفاتها ، وعرفت هذه المدرسة بمنهجها الصارم والخاضع لمعايير ومقاييس تميزت بالشدة و الانضباط، فلم تكن تأخذ من لغات العرب كل ما يقال ويسمع؛ فقد حددت لذلك حدودا زمنية وأخرى مكانية، وما كان خارجا عن هذه الحدود جعلته مرفوضا أو شذوذا، وكما هو معلوم أن الشاذ يحفظ ولا يقاس عليه، كما حددت مدونتها القرآنية والحديثية وأحاطتها بشروط ومقاييس صارمة، وبرز في هذه المدرسة علماء شهد لهم كل العرب بطول الباع في اللغة، منهم عيسى بن عمر الثقفي، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وأبو عمرو بن العلاء وغيرهم من العلماء كما لا نريد من خلال البحث أن نستقصي محاولات إصلاح النحو أو مناقشة ما ورد فيها من آراء ومقترحات إلا بقدر ما يتطلبه البحث ذلك أن موضوع تيسير النحو كان وما زال يثير بعض الجدل والنقاش منذ ذلك الأمد البعيد، وكثيرا سمعنا وقرأنا عن التيسير النحوي وارتباطه بالنحو الكوفي ودعوة ابن مضاء (ت٥٩٢هـ) لإلغاء العامل والقياس، ولا نجد أثراً للنحو البصري في التيسير النحوي على الرغم من أن نشوء النحو كان في البصرة وان نحاة الكوفة قد تتلمذوا على أيادي نحاة البصرة لذلك حاولنا ومن خلال البحث نعرض إيجازا وقدر الإمكان التيسير النحوي عند المدرسة البصرية بشكل ميسر و الأسباب التي أدت إلى التيسير.

الكلمات المفتاحية :اسباب التيسير , البصريين, المحدثين , العامل ,التعليل.

المقدمة:

بعد انتشار الإسلام واتصال العرب بغيرهم من الأقوام ظهرت الحاجة إلى صيانة اللغة العربية ولغة القران الكريم من التحريف خوفا من دخول العجمة ، فانبرى بعض العلماء إلى التصدي لحل هذه المشكلة التي جعلت الدراسة النحوية من الصعوبة في مكان لا يستسيغه المتعلم فأنتجوا لنا مؤلفات فيها الكثير من البساطة والتيسير مما سهل على متعلمي اللغة العربية الأخذ بها دون التكلف، كما حاول الكثير من النحاة ابعاد التحليلات والتأويلات الفلسفية المنطقية وإلغاء العامل والعلة والقياس المنطقي حتى أصبحت هذه الدعوات منهجاً للتأليف وسميت عند النحاة المحدثين بتيسير النحو. لكن كل هذا لا يعني أن علماء العربية عموما والنحو خصوصا القدامى لم يكن لهم نصيب في هذا الاتجاه بل أنّ منهم كانت له جهود واضحة بخصوص هذا الاتجاه، ولابد أن نشير إلى نقطة مهمة وهي اختلاط النحو بالفلسفة المنطقية ادت إلى الصعوبة والتكلف في وضع قواعد العربية ، فالنحاة واللغويون اتفقوا في إثبات التأثير الفلسفي في نشأة النحو العربي، وعلى الرغم من اخذ النحاة بالمنطق اليوناني انقسموا فيه قسمين: قسم مزج كلامه بالمنطق كالرماني(ت٣٨٤هـ) الذي قال فيه ابو علي الفارسي(ت٣٧٧هـ) "ان كان النحو ما يقوله ابو الحسن الرماني فليس معنا شيء وان كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء"[١] . والقسم الآخر معتدل في أخذه كالسيرافي (ت٣٦٨هـ) بعد هذا كله بدأت الحاجة إلى التأليف فالقواعد لم تنشأ مقصورة لذاتها لكنها نشأت بعد تمعن وإطالة فكر في الوسائل التي تحافظ على سلامة اللغة العربية من الخطأ، فبدا التأليف في النحو وظهر لنا نوعان من التأليف احدهما يعرف بالكتب المطولة وهي كتب ذات موضوعات متنوعة ومختلفة نحو الكتاب لسيبويه (ت١٨٠هـ) والمقتضب للمبرد(ت٢٨٥هـ) وثانيهما كتب مختصرة تسمى كتب المختصرات رافقت في ظهورها الكتب المطولة وكانت الغاية من ظهورها عدم الاعتماد على الكتب المطولة في تعليم الأجيال القواعد وعدم الإفراط في القياس والعلل والتأويل والتقليل من الحشو والتطويل في الكلام. والذي يبدو ان ظهور كتب المختصرات جاء رد فعل ايجابي لتسهيل التعلم وتخليصه من الالتباس وجعل القواعد العربية اقل صعوبة مما يسهل على التلميذ أمر تعلم القواعد كما نذكر بعض من المختصرات ك مقدمة خلف الأحمر (ت١٨٠هـ) ويأتي بعدها (مختصر الكسائي للكسائي) (ت١٨٩هـ) وغيرها [٢].

المبحث الأول: أسباب تيسير النحو

ان النحو العربي بل علوم مفردات اللغة العربية اللغوية جملة نشأت نتيجة شعور أنذر وجدان المهتمين من اصحاب التخصص منذراً بالخطر الذي داهم لغة القرآن و السنة. النبوية المطهرة وهذا الشعور هو الذي دفعهم إلى التفكير الجاد في إيجاد طريقة تحفظ عليهم لغة دينهم الذي استماتوا في الدفاع

عنه ونشره في كل ما يستطيعون إيصاله للقاصي والداني فكان النحو علم من نتاج تقدم المجتمع وتطور العقلية العربية، و لا بد توضيح معرفة أهم المشكلات التي أدت وساعدت على صعوبة العربية على الوجه العام والنحو على الوجه الخاص وظهور أصوات اخذت تنادي بتيسير النحو ومن ثم الوقوف على المقترحات التي قيلت في علاجها وهي بصورة عامة مشكلات تتعلق بتأليفه وأسلوبه وجمع مادته وتفسير جواهره والتكهن في معرفة قسم من أصوله وكثرة الجدل فيها وفي عملها. والغلو في القياس والتعليل، وبروز ظاهرة العامل والتأويلات الغريبة والتقديرات مما جعل النحاة يتجهون إلى التيسير. والمشكلات هي

أولا: العامل:

شكلت فكرة العامل النحوي النسغ الحي الذي غذى جميع الأبواب النحوية في بنية الكلام العربي حتى أصبح العمود الفقري الذي قام عليه التوظيف النحوي للجملة، ومهما ما قيل عن قضية العامل وما دار حولها من شكوك فأنها ترجع إلى كلام الخليل عن العلة والمعلول وبهذا يكون الخليل هو الذي مهد لفكرة العامل ان تكون نظرية بعد ان كثرت العلل واختلفت الآراء بعد ان نفذ علم المنطق والكلام إلى الدرس اللغوي، ومن ثم لمن جاء بعد سيبويه من طبقات نحاة (لم تتفهم منهج أولئك فتناولت العامل تناولا فلسفيا) الأمر الذي خرج بالنحو عن طبيعتها اللغوية البسيطة إلى التشبث بسبل أهل الكلام والمنطق في التعليل.

وهي صيغة عقلية فلسفية ابعد ما تكون عن طبيعة المنهج الوصفي الذي يجب ان يسير فيه النحو، ومهما يكن من أمر فان فكرة العامل كانت سبباً في إثارة جدل طويل بين النحاة حتى صارت المحور الذي تدور حوله جميع قضايا النحو الرئيسية والفرعية، فعندما رأى النحاة ان الكلمة المعربة تكون مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة أو مجزومة فقالوا أن الرفع والنصب والجر والجزم اثر، ولا بد من مؤثر كما تنص القاعدة الفلسفية التي تعلموها من المنطق. وسموا هذا الأثر الإعراب، وعرفوه بأنه الأثر الظاهر أو المقدر الذي يجلبه العامل، والنحاة القدامى متفقون على القول به ومختلفون في جنسه وحقيقته، والمحدثون متفقون مع القدامى عدا الدكتور تمام حسان انه يرى لا وجود للعامل وان المصادفة العرفية هي التي جعلت هذه الكلمة مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة أو مجزومة.[٣] وهكذا تعقدت فكرة العامل، وصار النحاة يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية، وصار لديهم عامل لفظي وآخر معنوي، إلا ان ابن جني حاول ان يجعل من العامل المتكلم الرافع والناصب والجازم والجار. وهو بذلك يؤسس لعملية تيسير النحو بقوله: "إما محصول الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا شيء غيره[٤]، وتبعه في هذا القول ابن مضاء ولا بد من الإشارة إلى ان نظرية العامل كانت لها آثار جعلت النحاة يطالبون بإلغائها وهي :

أ- تعدد الآراء في العامل: الإعراب عند النحاة اثر للعامل، والعامل عندهم لفظي ومعنوي وعرفوا اللفظي بأنه ما يكون للسان في نطقه حظ. واللفظي إما ظاهر أو مقدر، وعرفوا المعنوي بأنه ما لا يكون للسان في نطقه حظ، و وضعوا للعاملين (اللفظي والمعنوي) أسسا وقواعد وأسبغوا عليها ألوانا من القوة وصنوفا من المزايا تجعلهما يتحكمان بغير حق في المتكلم ويفسدان عليه تفكيره ويعوقانه من الأداء، وقد أدى بهم هذا إلى عوامل كثيرة واختلافات متعددة أرهقت النحو وأضاعت هدفه، فالنحاة يختلفون في العامل هل هو اسم أو فعل؟ فالبصريون يعربون زيد في نحو(لولا زيد لأكرمتك) مبتدأ والخبر محذوف وجوباً تقديره (موجود) والكوفيون يعربونه فاعلا لفعل محذوف تقديره (لو لم يمنعني زيد لأكرمتك) و الكسائي منهم يعربه نائب فاعل، ويقدر (لولا وجد زيد لأكرمتك)[٥] .(ليس هذا فحسب بل اختلفوا في كون العامل لفظيا أو معنويا؟ كاختلافهم في ناصب الفعل المضارع بعد فاء السببية في نحو (لا تهمل فتفشل) فجمهور البصريين ينصبونه بـ(أن) محذوفة وجوباً، وجمهور الكوفيين بالصرف أو الخلاف، وغيرهم بالفاء نفسها، ويختلفون في كونه موجوداً أم محذوفاً كاختلافهم في جازم الفعل بعد جواب الطلب نحو (ادرس تنجح) وإذا كان العامل محذوفاً فهم يختلفون في نوعه كاختلافهم في متعلق الجملة الواقعة خبراً أو صفة أو حالاً نحو(زيد في الدار)[٦] .(واختلفوا في مقدار المحذوف في نحو (ضربي العبد مسيئاً) فقدره جماعة (يثبت ضربي العبد مسيئاً) وقدره جمهور البصريين(ضربي العبد حاصل إذا كان مسيئاً) وقدره الاخفش منهم (ضربه العبد ضربه مسيئاً) وقدره جمهور الكوفيين بـ(ضربي العبد مسيئا حاصل)ويختلفون في جواز المحذوف أو وجوبه نحو(صبراً) .

ب- ضياع معاني النحو : ان نظرية العامل بهرت النحاة وشغفتهم وصاروا يتبارون في معرفة العامل وتأويله وأحداث إثره، وشغلوا عن معاني الصيغ، وأهملوا الجانب البلاغي، فلم يبحثوا في الجملة وتقييدها وإطلاقها، وطرائق تركيبها وفي دوال تأليفها كأحوال المسند وأحوال متعلقات الفعل، وكأحوال التقديم وما يهدف إليه من أغراض، ثم كون المسند فعلاً أو اسماً وما يعني اسمه كذلك، ثم الذكر والإضمار اللذين يعرضان لأجزاء الجملة، مما يكشف عن أسرار التأليف وعن حركات الكلمات ضمن الجمل وما تتمخض عنه من دلالات... كل ذلك لم يوف حقه في الدرس النحوي وهو منه[٧]، ولم يلتفت النحاة إلى صلته بموضوع دراستهم من ذلك قولهم في باب المفعول معه ان مثل(كيف انت وأخوك) يجوز فيه النصب على المفعولية، والرفع على العطف ثم يرون الوجه الثاني أولى، ويضعفون الأول لان الواو لم يسبقها فعل يكون عاملا في المفعول معه والحقيقة ان لكل من التركيبيين معنى لا يغنى عنه الأخر تقول كيف انت وأخوك؟ أي كيف انت؟ وكيف أخوك؟ فإذا قلت: كيف انت وأخاك؟ فإنما تسال عن صلة ما بينهما، فالعبارتان صحيحتان ولكل منهما موضع خاص، ولكن النحاة قد نسوا المعنى بالحرص على نظرية العامل وفوق

هذا وذاك جرت نظرية العامل إلى تحويل الإنشاء إلى خبر أحيانا نحو(أدعو عليا) في (يا علي) وإلى تراكيب لم ترد عن العرب كتقديرهم (سقاك الله سقيا دعائي لك) في (سقاك الله).[٨]

ج- تفريق المتشابه: ان تقسيم الكلام على أساس العامل أدى إلى تفريق المتشابهات في موضوعات متفرقة متباعدة فجمعوا ما كان ينبغي ان يكون متفرقا وفرقوا ما كان ينبغي ان يكون مجموعاً فأدوات النفي مثلا نجد منها(ليس) ونجد (لا) منفردة في باب (لا) النافية للجنس، ونجد (لن) في نواصب الفعل المضارع ونجد (لم) و(لما)و(لا) الناهية في جوازم الفعل المضارع ونجد (لا) في الحروف المهملة وكان الأولى ان تجمع تحت عنوان (ادوات النفي) وتدرس خصائصها في أداء الأسلوب [٩].

أ- اختصاص الأدوات: قسّم النحاة الأدوات على ثلاثة أقسام

١- أدوات مختصة بالأفعال

٢- أدوات مختصة بالأسماء.

٣- أدوات مشتركة تدخل على الأفعال والأسماء .

وعندهم الأداة لا تعمل إلا إذا كانت مختصة، فالمختص بالأفعال عامل فيها، والمختص بالأسماء يعمل فيها وغير المختص مهمل وغير عامل. ولهذا يعرب جمهور البصريين(زيد) في قولنا: (ان زيد يدرس ينجح) فاعلاً لفعل محذوف يدل عليه المذكور تقديره:(ان يدرس زيد يدرس ينجح) وهم أنفسهم يقدرون ان الناصبة للفعل بعد لام التعليل في نحو: (جئت لأدرس) لان اللام عندهم مختصة بالأسماء وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال ولهذا ينبغي(على حسب رأيهم) تقدير ناصب وينبغي تقدير ان لأنها أم الباب وهي أولى بالتقدير من غيرها، وللسبب نفسه ذهب جمهور البصريين .إلى ان الفعل بعد فاء السببية وواو ألمعية منصوب بـ(ان) محذوفة وجوباً، وذهب جمهور الكوفيين إلى انه منصوب بالخلاف أو الصرف لان الفاء والواو عندهم جميعا لا يعملان لانهما من الحروف المشتركة التي تدخل على الأسماء والأفعال، وما كان هذا ليكون لولا نظرية العامل.[١٠]

ثانيا: التعليل:

العلة في الاصطلاح: تغيير المعلول عما كان عليه وهي ركن من أركان القياس والنحاة كله يعللون، وأول نحوي اقترن اسمه بالتعليل هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت١١٧هـ) الذي ذكره ابن سلام الجمحي (ت٢٥٣هـ) بأنه أول من بعج النحو ومد القياس والعلل، والفراهيدي (ت١٧٥هـ) استنبط من العروض ومن علل النحو ما لم يستنبطه احد، حتى لفتت كثرة علله النحاة فسأل بعضهم عنها (أعن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: ان العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع

كلامها، وقام في عقولها علله وان لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي انه علة لما عللت منه فالعلة في بدايتها كانت حسية لان النحاة يحيلون على الحس في معرفتها ،ويحتجون بثقل الحال أو خفتها على النفس، كقولهم قد نصب هذا للخفة ونصب ذاك لأنه قبيح ان يرفع أو لأنه ليس من الاسم الأول ولا هو هو، ولكن النحاة بعد ذلك أسرفوا فيها كل الإسراف وبحثوا في علة العلة، حتى قال بعضهم بتوقيفها وقسموها أقساماً منها التعليمية والقياسية والجدلية.[١١]

ثالث– الغلو في القياس:

القياس في اللغة بمعنى التقدير[١٢] وفي الاصطلاح: هو اعتبار الشيء بالشيء الجامع وله أقسام وهي : (حمل فرع على اصل، حمل اصل على فرع، حمل نظير على نظير، حمل ضد على ضد) وله أركان أربعة هي: (المقيس عليه، المقيس، العلة، الحكم) في حين قسّم ابن جني (ت٣٩٢هـ) المادة اللغوية على :مطردة في القياس والاستعمال، مطردة في القياس شاذ في الاستعمال، مطردة في الاستعمال شاذ في القياس، شاذ في القياس والاستعمال (وكل علم لا بد له من القياس ولكن يؤخذ على النحاة فيه ما يأتي :

أ– أن النحاة قد غالوا فيه واغرقوا من ذلك قول أبي علي النحوي:(أخطى في خمسين مسالة في اللغة ولا اخطي في واحدة من القياس)

ب– أن قياس الفرع على الأصل والأصل على الفرع والنظير على النظير جائز ومقبول، ولكن قياس الضد على الضد غير جائز ولا مقبول، كقياسهم في (لا النافية للجنس على إن المؤكدة) على الرغم من اختلافها بين النفي والإثبات.[١٣]

رابعاً– ما يعارض اللغة :

ان قسمين من أقسام القياس يعارضان اللغة هما مطرد في القياس شاذ في الاستعمال ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس، فضلاً عن بعد القياس من المادة اللغوية التي سبيلها الاستقراء لما هو جارٍ على السنة الناس من نثر وشعر لما اثر على الاقدمين من نصوص ولما ورد في القران وحديث الرسول(صلى الله عليه وسلم).[١٤]

خامساً– أسلوب المادة النحوية:

الأسلوب هو الطريقة التي يعرض فيها الكاتب أفكاره فمنه الواضح ومنه ما يدخله الغموض، ومنه العلمي ومنه الأدبي، ومنه المؤثر البليغ ومنه محير مؤثر ولا بليغ، والكتاب متفاوتون فيه، قسم يوصف بسهولة أسلوبه وآخر يوصف بصعوبته وأخر متأرجح بين هذا وذاك وقد ذكر الدارسون ان هناك منهجين في دراسة اللغة والنحو فالكوفيون يريدون إدخال كلام العرب في دراسة النحو، أما البصريون فيرون ان

الفصيح هو الذي يدخل فقط ،وهذا المبدأ العام ينطبق على أسلوب التأليف في النحو ففيه الواضح المعلوم وفيه ما كثر التواؤه وتعقيده وهو الأعم الغالب في كتب النحو، وان لغتها مزدحمة بالدلالات والإشارات والأحكام النحوية وألفاظها مرددة وجملها معادة مبتذلة وأساليبها موجزة ومختصرة تصل إلى حد الألغاز أحيانا أو فضفاضة طويلة، ملتوية قال الجاحظ (ت٢٥٥هـ): (قلت لأبي الحسن الأخفش (ت٢١٥هـ) انت اعلم الناس بالنحو، فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلها وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها ؟وما لك تقدم بعض العويص وتؤخر بعض المفهوم؟ قال: أنا رجل لم أضع كتبي هذه الله وليست هي من كتب الدين ولو وضعتها هذا الوضع الذي تدعوني إليه قلت حاجتهم الي فيها وإنما قد كسبت في هذا التدبير، إذا كنت إلى التكسب لذهبت– .[١٥]

سادسا– المنهج والجمع:

قد اعتمد النحاة في بداية وضعهم النحو على القبائل المتوغلة في الصحراء البعيدة عن الحاضرة. فقد ذكر الرواة أنها ست قبائل هي(قيس، تميم، أسد، هُذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين[١٦]) فالمناهج لدى النحاة كانت في بدايتها وصفية تقوم على الجمع والاستقراء ويبدو هذا واضحاً عند الرعيل الأول أمثال أبي عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ) وعبد الله بن أبي إسحاق (ت١١٧هـ) والخليل (ت١٧٥هـ) وغيرهم. ومما زاد في تعقيد الدرس النحوي تلك التحديدات المكانية والزمانية لسماع اللغة مما جعلهم يهملون جانباً مهماً من جوانب الدرس الوصفي. إذ قصروا السماع على عدد من القبائل. ولما تقدم الزمن وصار للنحو مدارس مختلفة وآراء متباينة بدا قسم منهم يحتج حتى بلهجات القبائل القريبة من المدن كأشياخ مدينة (قطر بل) التي قيل أن الكسائي اخذ عنهم، ومنذ بدايات عملهم في الجمع من القرن الأول الهجري وحتى نهاية القرن الرابع الهجري لم يستطيعوا الإحاطة بكلام العرب كله فضاع منه الشيء الكثير.[١٧]

ولا بد من الإشارة إلى المضار التي تولدت نتيجة ذلك ومنها :

أ– إخضاع كلام العرب إلى قواعد القبائل الست مما اضطرهم إلى كثرة التقدير والتأويل

ب– ان قواعدهم تناقضت عندما بدؤوا بالاستشهاد بكلام القبائل المجاورة للمدن، وحاولوا جاهدين إزالة التناقض بين قواعد القبائل الست وبقية القبائل مما اضطرهم إلى اللجوء للتقدير .

ج– ان عدم تفريقهم بين قواعد الشعر والنثر– أيضاً– أدى إلى كثرة الجوازات والتأويلات والتقديرات .

د– ان عدم نسبة ما جمعوه إلى قبائله أضاع علينا فرصة معرفة النحو الخاص لكل قبيلة، وكان عليهم ان يضعوا لكل قبيلة خصائص للنحو وللهجة ثم يضعوا نحواً عاماً مشتركاً للغة العربية مبنياً على لغة التنزيل .

هـ- ان عدم أحاطتهم باللغة العربية وعدم جمعها بصورة كاملة أدى إلى نقص في الجمع إذ نجد – أحياناً- الجمع ولا نجد مفرده مثل(فلك) ونجد المصدر ولا نجد فعله نحو (ويح، ويب، ويس.[١٨]

سابعا الأمور الافتراضية:

تناول النحاة أموراً لا علاقة لها بالنحو ولا فائدة فهي لا تفيد نظماً ولا تعصم لساناً ولا تمنع خطا، وذلك كثير في كتب النحو ومنه على سبيل المثال لا الحصر (الأخبار بالذي والألف واللام) الذي قال فيه ابن عقيل (ت٧٦٩هـ): هذا الباب وضعه النحويون لامتحان الطالب وتدريبه، كما وضعوا باب التمرين في الصرف لذلك، فإذا قيل لك اخبر عن اسم من الأسماء بالذي فظاهر هذا اللفظ انك تجعل (الذي) خبراً عن ذلك الاسم، لكن الأمور ليس كذلك بل المجعول خبراً هو ذلك الاسم والمخبر عنه إنما هو الذي. والمقصود انه إذا قيل ذلك فجيء بالذي واجعله مبتدأ واجعل ذلك الاسم فوسطها بين الذي وخبره وهو ذلك الاسم واجعل الجملة صلة الذي واجعل العائد على الذي الموصول ضميراً تجعله عوضاً عن ذلك الاسم الذي صيرته خبراً فإذا قيل لك اخبر عن زيد من قولك (ضربت زيداً) تقول الذي ضربته زيد فالذي مبتدأ وزيد خبره وضربته صلة الذي والهاء في ضربته خلف عن زيد الذي جعلته خبرا وهي عائدة على الذي. والملاحظ من هذا النص كثرة الافتراض المبني على أمر يجول داخل المتكلم دون معرفة سبب محدد لهذا التكلف في الكلام والتقدير المبالغ فيه.[١٩]

ثامنا التكهن في أصول قسم من الألفاظ:

اللغة العربية واحدة من اللغات التي أطلق عليها اسم اللغات الجزرية التي تضم الأكيدة والآشورية والبابلية والآرامية والكنعانية والفينيقية واليمنية القديمة والحبشية ، ولا بد لدارس اللغة العربية من إلمام في الأقل بمعرفة لغة أخرى من أخواتها وبغيرها تعد المعرفة غير كاملة وناقصة. و واضعوا النحو لم تتهيأ لهم معرفة ذلك ليتمكنوا من الموازنة ورد الألفاظ إلى أصولها وسبر كنهها و الاطلاع على حقيقتها ولهذا السبب ولطول عمر اللغة الذي محا أصول كثير من تراكيب الألفاظ ذهبوا إلى التكهن في معرفة الأصول واختلفوا فيها وأثقلوا الدراسة النحوية بأمور افتراضية لا سند لها ولا أساس ولا طائل منها ،كاختلافهم في اصل (ليس، ولات، ولن، وإذن، ولكن، وغيرها...).[٢٠]

المبحث الثاني : التيسير النحوي عند البصريين والمحدثين

ارتبط التيسير النحوي بعلماء الكوفة وبدعوة ابن مضاء القرطبي على الرغم من نشوء النحو بالبصرة وتلمذة نحاة الكوفة على أيدي نحاة البصرة لهذا حاولنا ولو بشيء يسير توضيح التيسير عند نحاة البصرة. والدارسين ذهبوا بارتباط النحو الكوفي بالتيسير لما نظروا من اتساع الرواية والقياس في المذهب الكوفي

على ان أكثر الإشارات التي اعتمد عليها الكوفيون نجد لها صدى وملامح في الدرس البصري عند سيبويه وابن جني وقطرب. بل حتى دعوة ابن مضاء وما رافقتها من ضجة بحذف العامل والتأويلات والتقديرات وإلغاء العلل الثواني والثوالث والقياس المنطقي نجد لها ذكرا عند نحاة متقدمين عليه في الفترة الزمنية مثل ابن ولاد (ت٢٣٢هـ) الذي حمل على فكرة تحكيم القياس في النحو وان سبيل النحويين هو أتباع كلام العرب. والنحاس (ت٣٣٨هـ) الذي تجنب التعليل والتأويل والتقدير والأبواب غير العلمية في كتابه التفاحة. بل وصل الأمر بان يسخر الشاعر أبو العلاء المعري (ت٤٤٩هـ) من أصحاب التعليل والتأويل وأصحاب المنهج الفلسفي في النحو، وحتى ابن جني ذهب إلى القول بان المتكلم هو الذي يرفع وينصب ويجر ويجزم، وتبعه ابن مضاء. يقول ابن جني: (فإما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره.[٢١] .(وخير دليل على ذلك ابن جني يقرر أن من يحدث حركات الإعراب هو المتكلم لا ما يتقدمها من عوامل. ونجد الرضي قد تابع ابن جني فيما ذهب إليه، يقول:(فالموجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلامتها، فلهذا سميت الآلات عوامل) .إذ ليس هناك عامل يعمل إنما هو آلة تنقل فعل المتكلم ، ولا يصح أن ينسب إليه عمل المتكلم. أما ما يخص قواعد النحو فان أهم ما يمثلها ظاهرة الإعراب التي جهد أصحاب التيسير أنفسهم في تفسيرها، وحاولوا أن يضعوا الحلول لظهور علامات الإعراب المختلفة على الأسماء والأفعال بدلا عن نظرية العامل والعمل التي كان النحاة القدامى يرجعونها إليه. فهم طالبوا بإلغاء العامل إضافة إلى العلامة الإعرابية، وهذا شيء ليس جديد وغير مرتبط بالنحو الكوفي فاكبر الظن أنّ دوافع سيبويه إلى القول بنظرية العامل كانت دوافع لغوية بحتة أول ما ترجع إلى محاولته تأسيس نظرية توحد الظاهرة الإعرابية في الأسماء والأفعال، فتجعلهما يخضعان للظاهرة الإعرابية نفسها وهذا هو التيسير بعينه.[٢٢] فالزجاجي يقول: (إنّ الأسماء لما كانت تعتروها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة، ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني... وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم.وتكون الحركات دالة على المعاني . والحقيقة التي لا يمكن ننكرها هي أن الحركات كانت موجودة في العربية قبل أن يوضع النحو وأي خروج على كلام العرب في حركة ما كانوا يعدونه لحنا، واللحن عند العرب أشبه بوصمة عار تلحق من يخطئ ، وخرج قطرب محمد بن المستنير (ت٢٠٦هـ) ونادى بشيء من التيسير كما يتضح من خلال روايته أن الحركات الإعرابية ناتجة عن علاقتها بغيرها من الحركات والسكون، و وظيفتها هي تسهيل النطق عند وصل الكلام، والكلام العربي في رأيه لم يعرب للدلالة على المعاني ، وهذا الرأي هو رأي الخليل الذي ذكره سيبويه عنه قال: (وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف، ليوصل إلى المتكلم به.[٢٣] (فرأي قطرب هو تفسير لما جاء به الخليل إلا إنه

ذهب إلى أبعد من ذلك في نفي أهمية الحركة الإعرابية التي هي في عرف الجمهور دالة المعنى، ولم تجد هذه الدعوى صدى في عصر قطرب أو بعده إلا أن الدكتور إبراهيم أنيس تبنى هذا الرأي وذهب إلى أن حركات الإعراب ليست عنصرا من عناصر البنية في الكلمات وليست دلائل على المعاني كما يظن النحاة بل في رأيه أن الأصل في كل كلمة هي سكون أخرها وسواء في هذا ما يسمى بالمبني أو المعرب، فالحركة في رأيه (لا تعدوا أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض فهو لم يخالف قطرب في إنكار أهمية الحركة في العربية فهي في رأيه محصورة في الأثر الصوتي الناتج عن وصل الألفاظ إثناء عملية النطق. إما إبراهيم مصطفى فيرى أن علامات الإعراب دوال على معانٍ في تأليف الجملة وليست كما زعم النحاة أثرا يجلبه العامل.[٢٤] حسب الظاهر من كلامه أنّ النحاة لم يهتدوا إلى تفسير ظاهرة الإعراب وظهور الحركات المختلفة على الأسماء والأفعال فنسبوا ذلك إلى العوامل وجعلوها ظاهرة ومقدرة، في حين أنّ دلالة الحركة على معنى معين هي التي تحدد حركة الاسم، إذ أن استعمال اللفظ في معنى معين هو الذي يجعله مرفوعاً أو منصوبا ولا أثر لعامل ظاهر أو مقدر وبهذا يمكن أن يحذف العامل وتيسر القواعد العربية، و من هنا كانت انطلاقة إبراهيم مصطفى لتفسير ظاهرة وجود الضمة والكسرة على الأسماء، أما الفتحة فانه تخلى معها عن مبدأ المعاني الذي أقره وجعلها الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، فالحركات عنده علامات وظيفية وهي ليست من عمل عامل لأنه دعا إلى استئصال نظرية العامل من جذورها، والحركات الإعرابية عنده حركتان في النحو العربي تدلان على معنى، الأولى: هي الضمة، وعنده هي علم الإسناد والأخرى الكسرة وهي علم الإضافة ، وأما الفتحة فليست بعلم إعراب وإنما هي الحركة المستحبة عند العرب التي يحبون ان يشكل بها أخر كل كلمة في الوصل ودرج الكلام، فهي في العربية نظير السكون في لغتنا العامة، ولنناقش المسالة فإبراهيم مصطفى لم يأت بجديد في تفسير العلامة النحوية لذلك من المعروف أن العرب يكثر في كلامها الخفيف ويقل فيه الثقيل؛ ولهذا كانت الفتحة كثيرة في كلامهم، والنحاة لم يصطلحوا على وضع الفتحة للمنصوب اعتباطاً لان المنصوب كثير في كلامهم لذا كانت أخف الحركات دليلا عليه، وأما ما تحدث عنه من قضية الإسناد وإن من حقه الرفع لأنه في موقع المسند والمسند إليه ولهذا نجده يخرج عن هذا المبدأ أبواب نحو(اسم إن) الذي كان في موقع الإسناد وجاء منصوبا، والمنادى الذي ليس فيه إسناد وجاء مرفوعاً .[٢٥] وفكرة الإسناد ليست جديدة في النحو فالمصادر القديمة تروي عن هشام بن معاوية الضرير (ت٢٠٩هـ) بأنه يرى الفاعل مرفوعا بالإسناد، وقد أكد الدكتور مهدي المخزومي ذلك بقوله: (والعامل فيه- يعني الفاعل- عند هشام بن معاوية هو الإسناد لا الفعل، وهو فيما أعتقد أحد العوامل التي استند إليها إبراهيم مصطفى في مقالته بان الرفع علم الإسناد، (وتكون فكرة الإسناد التي وردت في إحياء النحو والتيسير لها جذور في الموروث النحوي القديم، ولا بد من التمعن في دعوة ابن مضاء التي دعا فيها إلى تيسير النحو

وتخليصه مما علق به من أثار الفلسفة والمنطق فأنها تحتل موقع الصدارة بين محاولات إصلاح النحو كما يراها بعض الباحثين (كانت عملاً مقصوداً فيه من الأصالة والتكامل والموضوعية ما يؤهله ليتبوأ مكان الصدارة في قائمة محاولات إصلاح النحو قبل العصر الحديث حيث يقول ابن مضاء: (قصدي في هذا أن احذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما اجمعوا على الخطأ منه، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وإن الرفع فيها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي) ، ويقول: (أما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها، لأنها لا تفعل ذلك بإرادة ولا بطبع. ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق وفعل الإنسان وسائر الحيوان، فعل الله تعالى ،كذلك الماء والنار وسائر ما يفعل فابن مضاء ينكر وجود العامل أيا كان نوعه، والعامل الوحيد عنده هو الله سبحانه وتعالى.[٢٦] وبهذا نستنتج أن دعوته قامت أساساً على إلغاء نظرية العامل فضلاً عن إلغاء العلل والاقيسة، رافضاً كل ما جاء به نحاة المشرق، والحق أنه لم ينكر وجود العامل مطلقاً بل جعل العامل هو الله ، وأما الحركات فهي من عمل المتكلم، والملاحظ أنه يتردد بين كون العامل هوا الله وبين المتكلم، ولعله أخذ مذهبه هذا من ابن جني (ت٣٩٢هـ) الذي يذهب تارة إلى أن العامل هو المتكلم وتارة نجده يقول بالعامل اللفظي والمعنوي، ولم يستقر ابن جني على رأي وكذلك فعل ابن مضاء من بعده والحق أنهما متشابهان بدافع كل منهما فيما ذهب إليه فمذهب ابن جني هو مذهب المعتزلة الذين يقولون بخلق الأفعال وإن الإنسان هو الذي يوجدها وإن له إرادة واختياراً فيما يصدر عنه من الأفعال بخلاف الذين يذهبون إلى أن الأشياء تتفاعل ويؤثر بعضها في بعض وابن مضاء بمذهبه الظاهري الذي يرفض الاقيسة والتعليلات والتأويلات والتقديرات، وقد أشار الدكتور أحمد مكي الأنصاري إلى تأثر ابن مضاء بالنحو الكوفي وبخاصة آراء الفراء النحوية .[٢٧] ولقد أشار جماعة من المحدثين إلى أهمية النظر للمذهب البصري والإفادة من أراء العلماء البصريين وشيوخهم في كل المحاولات التي تجري لتيسير الدرس النحوي، أن أصحاب محاولات التيسير والإصلاح منذ ابن مضاء باعتباره أول من دعا إلى الإصلاح وانتهاء بالمحدثين قد أفادوا من النحو العربي بمنهجيه البصري والكوفي إلا إنهم استفادوا من النحو البصري بصورة كبيرة سواء أشاروا له أم لم يشيروا وقد رأى الدكتور احمد عبد الستار الجواري في فكرة العامل تكلفاً يضر بفهم النحو لذلك دعا إلى التخفيف من الاعتماد عليه في تفسير العلاقات النحوية بين مواد الجملة الواحدة وهو لا يرفضها رفضا قاطعاً كما فعل ابن مضاء وإبراهيم مصطفى بل يقر بوجود عامل، إلا إنه يفسر وجوده تفسيراً لغويا معقولا على الرغم من إنه لا يقر بما يسميه النحاة عاملا لفظيا أو معنويا، لأن العامل عنده واحد وهو في حقيقته (ليس إلا العلاقة المعنوية التي تكون بين أجزاء الكلام حين يولف وتركب أجزاؤه، فيكون لهذا المعنى أثره في كل جزء بحيث يدل على مكانه من المعنى وموقعه من التركيب، (فهو عنده معنى يقوم في النفس عند إنشاء الكلام فيحكم على اللفظ بأن يؤدي المعنى .نستدل مما ذهب إليه الدكتور

الجواري أنه يقول بالعامل وهو عنده المعنى الذي يعمل في الألفاظ فيحكم عليها بما يدل على المعنى المراد وهو الحركة، وكأني به عاد إلى ما كان عليه النحاة فاستبدل اسم العامل بـ(المعنى) والأثر الإعرابي الظاهر هو أثر المعنى عنده أي (العامل).[٢٨] ويلتقي معه في الرأي الدكتور تمام حسان واختلف معه في استخدامه عبارات أكثر حداثة مستمدة من علم اللغة الحديث في دراسة الأسلوب والسياق والعلاقات البنيوية وغيرها، فهو يقرر بأننا يمكن أن نفسر العامل على أن العلاقات السياقية داخل النص، وقد استمد رأيه هذا على أساس من فكرة (النظم) التي جاء بها عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) فوجد الدكتور تمام حسان فيها حلاً لـ(مشكلة) العامل انطلاقاً من فكرة التعليق التي ابتدعها الجرجاني. الذي يقول: (واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك: أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك.... وإذا نظرنا إلى ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعولا أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الأخر (...فالدكتور تمام حسان يرى أن هذه العلاقات السياقية هي قرائن معنوية تفيد في تحديد المعنى النحوي أي الباب الخاص كالفاعلية مثلا، فعلاقة الإسناد هي العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر ثم بين الفعل والفاعل، فصارت فكرة العامل عنده وعند بعض المحدثين منهم، تفسيرا للعلاقات الذهنية السياقية داخل البناء اللغوي .[٢٩] وربما يكون لنا في رأي الأستاذ عباس حسن، ما يحسم النقاش في أمر هذا العامل الذي اتعب النحاة ، ويضع حدا لجدال دام طويلا، حيث يقول: (ولا يعنينا من العامل ان يكون هو المتكلم أو هو المعنوي أو هو اللفظ ظاهراً أو مقدراً أو محذوفاً، فذلك أمر سطحي شكلي بحت، وربما اقتضانا الأنصاف وحب التيسير، أن نميل إلى جانب العامل بنوعيه، المعنوي واللفظي وننصرف عن العامل (بمعنى المتكلم) ذلك أن العامل اللفظي والمعنوي يسهل على المستعرب ومتعلم اللغة والناشئ فيها أن يرى العامل إن كان حسيا، ويدركه أن كان معنويا، فيضبط كلماته وألفاظه وفاق ما يحس ويدرك في سهولة وخفة .[٣٠] (وعندما حقق الدكتور شوقي ضيف كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، قدم له بمدخل طويل ذكر فيه مقترحاته التي بنيت على ما ورد في الكتاب لإصلاح النحو وتجديده، ثم جمع هذه المقترحات وأضاف إليها أشياء أخر، وأصدرها في كتاب تجديد النحو دعا فيه إلى إلغاء نظرية العامل وإعادة تنظيم الأبواب النحوية ففي حديثه عن النواسخ رأى إنها يجب أن تسحب من الجملة الاسمية إلى الجملة الفعلية وتكون أفعالا تامة والمنصوب بها .وكذلك في ظن وأخواتها يعرب الثاني بعدها حالا أو يبقى على المفعولية وقد تبدو محاولات الدكتور احمد الجواري أكثر شمولاً واتساعاً من إبراهيم مصطفى الذي فتح له باب التيسير[٣١] . إذ شملت الأسماء والأفعال والحروف، وكان للسيد جمال الدين جهود في تجديد النحو من خلال مناقشته تقسيمات القدامى والمحدثين للكلام العربي، ففي كتاب سيبويه نجد الكلام اسم وفعل وحرف جاء لمعنى وظل هذا التقسيم سائدا في الدرس النحوي.[٣٢] وعد تمام حسان أقسام الكلام

أربعة هي (الاسم والفعل والحرف والخالفة) ونسب الخالفة إلى ابن صاعد الاندلسي، ولم يكن مصيبا كما يرى الدكتور عبد الكاظم الياسري لأن الخالفة تمثل مصطلحا مثل غيره من المصطلحات، وذكر أن مصطلح الخالفة يطلق على أسماء الأفعال واستعمل من قبل الفراء في كتابه معاني القران بل أن هذه التقسيمات لم ترض طائفة من المحدثين وقسموها تقسيما رباعياً بان جعلوا الأسماء المبهمة (الضمائر، الموصولات، الإشارات)قسما رابعا يضاف إلى الأقسام الثلاثة .[٣٣] وأوصلها الدكتور تمام حسان وفاضل الساقي إلى سبعة أقسام بإضافة (الصفة، والخالفة، والظرف) إلى الأقسام السابقة، والذي يهمنا هنا المقترح الذي قدمه السيد جمال الدين لتقسيم الكلام ورأى ان أفضل تقسيم للكلام أن يكون على خمسة أقسام هي (الاسم، الفعل، الصفة، الأداة، الكناية) **وهذا التقسيم يقوم على أربعة أسس هي:**

١- الدلالة، فاللفظ إما أن يدل على معنى مستقل بالإدراك أو غير مستقل.

٢- الوظيفة، ويقصد بها المعنى النحوي الذي تؤديه الكلمة ضمن الجملة فهي إما ان تكون عنصراً رابطاً أي أداة نسبة أو عنصراً مرتبطاً.

٣- الصيغة، ويقصد بها الصيغ الاشتقاقية المندمجة بمادة الكلمة، فهي إما ان تدل على معنى بسيط مستقل بالإدراك أو على معنى مركب من المستقل وغير المستقل- ..

٤- التركيب المراد به ان المعنى المركب من معنى المادة ومعنى الصيغة إما ان يكون تركيبه تحليلياً أو اسنادياً .

فهذه الأسس المتقدمة للتقسيم وفي ضوء ما تقدم يمكن القول أن السيد جمال الدين وضع تقسيما خماسيا مقبولا للكلام يقوم على قسمة حاصرة للكلام في اللغة العربية. وكذلك ذهب إلى أن المصدر والفعل مشتق من المشتقات، وإن الأصل هو المادة اللغوية، وقصد بالمادة اللغوية الحروف الأصول، فالحروف الثلاثة اصل الاشتقاق، والمصدر والفعل مشتقان منها، وإن أصل المشتقات هو اسم المصدر لا المصدر ولا الفعل على أن اسم المصدر موضوع من ناحية لفظية بوضع واحد لمادته وصيغته ومن الناحية المعنوية لمعنى واحد هو (الحدث الساذج) وهذان اللفظ والمعنى هما المادة السارية في المشتقات ،وتبنى السيد جمال الدين القول بأن المادة اللغوية هي اصل الاشتقاق وكشف أن المحدثين قد اخذوا هذا القول ولم يشيروا إلى مصدره.[٣٤] وقدم محمد علي الكردي مقترحات لتيسير النحو رأى فيها ما يأتي:

أ- ان تعرب الأسماء الستة بالحركات لا بالحروف .

ب- ان يعرب المثنى وجمع المذكر السالم والملحق بهما بالحركات المقدرة.

ت- ان يستغنى عن تابع يسمى عطف البيان.[٣٥]

وقد ذكر الأستاذ عبد الكاظم الياسري مصطلح الترجمة للدلالة على عطف البيان والبدل والتوكيد، فيكون باب التوابع مؤلفاً من موضوعين هما (النعت والترجمة) بدلاً من خمسة موضوعات هي (النعت

والتوكيد وعطف البيان والبدل وعطف النسق، وذكر عبد المتعال الصعيدي إن الحروف لها موقع إعرابي، وذهب إلى إعراب فعل الأمر، واستطاع الدكتور عبد الكاظم الياسري أن يساهم في عملية التيسير من خلال توظيف المصطلح في عمليات التيسير لتقليل أبواب النحو.[٣٦]

النتائج:

١- إن محاولات التيسير هي جهود لبعض العلماء وجد بعضها أذنا صاغية وبعضها لم يؤخذ.

٢- إن المذهب البصري كان فيه شيء من التيسير لكن النحاة لم يستطيعوا المجاهرة به لتمسكهم الشديد بالقواعد والمنطق لذا نجد آراءهم في التيسير لها ملامح عند المحدثين.

٣- توظيف المنهج البصري عند المحدثين صار اقرب إلى طبيعة الدرس اللغوي وفيه الكثير من عوامل التيسير وهذا لم يكن خافيا على الدارسين.

٤- توظيف المصطلح النحوي في عملية تيسير النحو من بعض الدارسين المحدثين فيه شيء من الصحة وذلك ان المصطلح يقع على عاتقه تقليل المادة النحوية والأبواب وتيسير مهمة الدارس في الإعراب دون المساس في جوهر الموضوعات النحوية ولا التأثير على القواعد.

٥- ظهور الكتب المختصرة التي رافقت الكتب المطولة دليل لا نقاش عليه بان النحاة كافة (بصريين وكوفيين) كانوا قد اقتنعوا بفكرة التيسير لكن اختلفوا في التطبيق.

٦- اخذ على علماء النحو انشغالهم بالعوامل والمعمولات وإهمالهم دراسة التركيب، أي إنهم انشغلوا بالإعراب في حين اهتم المحدثون بالدلالة وكان على رأسهم الدكتور مهدي المخزومي الذي حمل لواء التجديد وتيسير النحو في العراق.

٧- ان فكرة إلغاء العامل عند النحاة القدامى كابن مضاء جاءت من خلال مذهبه الفقهي (الظاهري) الذي يرفض الأقيسة والتعليلات والتأويلات والتقديرات،

٨- وجدت من خلال البحث أن أكثر النحاة المحدثين قد استفيدوا من القدامى البصريين ولكن لم يشيروا إلى ذلك.

الهوامش:

(١) نزهة الا لباء في طبقات الأدباء .٢١٣

(٢) المقدمة في النحو .٤٢

(٣) ينظر اللغة بين المعيارية الوصفية .٥٢

(٤) الخصائص .١/١١٠

(٥) الحذف والتقدير في الدراسة النحوية .٢٧٤

(٦) المصدر نفسه .٢٧٥

(٧) ينظر في النحو العربي نقد وتوجيه .١٧

(٨) ينظر إحياء النحو .٣٨-٣٧.

(٩) ينظر :دراسات في اللغة والنحو -٩٤ .٩٦.

(١٠) مدرسة البصرة النحوية .٤٢.

(١١) ينظر الاقتراح .٤٦.

(١٢) لسان العرب: مادة (قاس) .٢/٢٤١

(١٣) النحو المنهجي .٣٢.

(١٤) ينظر النحو العربي بناء ونقد منهجي .١٨.

(١٥) الحيوان .٩١.

(١٦) الاقتراح .١٩.

(١٧) ينظر البحث اللغوي عند العرب .١٢٤.

(١٨) سيبويه إمام النحاة .١٦٤-١٦٣.

(١٩) ينظر: دراسات في اللغة والنحو .٦٨.

(٢٠) الخصائص .١/١١٠.

(٢١) ينظر: دراسات في اللغة والنحو .٦٩.

(٢٢) المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه .١.

(٢٣) ينظر: أسرار العربية .٢٤٢.

(٢٤) ينظر: دراسات في اللغة والنحو: ٦٩-٧٠.

(٢٥) ينظر: إحياء النحو .٧٨.

(٢٦) نحو التيسير .٣٧.

(٢٧) ينظر: المدارس النحوية/خديجة الحديثي .٣٩٨.

(٢٨) نحو التيسير .٤٣.

(٢٩) ينظر: أصول النحو العربي .٢٤٠.
(٣٠) اللغة والنحو بين القديم والحديث .١٨٩
(٣١) نحو التيسير .٧.
(٣٢) ينظر: الكتاب .١/١٢.
(٣٣) دراسات في اللغة والنحو ٥٣.
(٣٤) ينظر: العربية معناها ومبناها ١٦٨.
(٣٥) ينظر: حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث .١٥.
(٣٦)النحو الجديد -١٣١ .١٣٢.

المصادر والمراجع

١- إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، القاهرة ١٩٥٩م.
٢- أصول النحو العربي: سعيد الأفغاني، دار الفكر بيروت.
٣- البحث اللغوي عند العرب: احمد مختار عمر، مصر ١٩٧١م.
٤- تجديد النحو: شوقي ضيف، القاهرة ١٩٥٦م .
٥- تيسير العربية بين القديم والحديث: عبد الكريم خليفة، بيروت ١٩٧٨م .
٦- الحذف والتقدير في الدراسة النحوية: عائد كريم ، رسالة ماجستير ١٩٨٥م
٧- الحيوان: الجاحظ ، تح: عبد السلام هارون، القاهرة ١٩٣٨م .
٨- الخصائص: ابن جني، تح: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة، بيروت ١٩٦٦م .
٩- خطى متعثرة في طريق تجديد النحو، الأخفش والكوفيون: عفيف دمشقية، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٠م .
١٠- الخليل بن احمد الفراهيدي، أعماله ومناهجه :مهدي المخزومي، دار الرشيد ،بغداد ١٩٧٨م .
١١-دراسات في اللغة والنحو: عبد الكاظم الياسري، النجف الأشرف ٢٠٠٦م .
١٢-سيبويه إمام النحاة: علي النجدي ناصف، مصر ١٩٧٦م .
١٣-في إصلاح النحو العربي: عبد الوارث مبروك سعيد، دار القلم، الكويت ١٩٨٥.
١٤-تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: نعمة رحيم العزاوي، دار الشؤون الثقافية، بغداد .
١٥-الكتاب: سيبويه، تح: عبد السلام هارون، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط/٢ ١٩٧٧م .
١٦-لسان العرب: ابن منظور، بيروت ١٩٤٢م .
١٧-اللغة بين المعيارية الوصفية: تمام حسان، القاهرة ١٩٥٣م .
١٨-اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣م .
١٩-اللغة والنحو بين القديم والحديث: عباس حسن، مصر ١٩٦٦م .

٢٠-مدرسة البصرة النحوية: عبد الرحمن السيد، بغداد ١٩٦٨م .
٢١-المدارس النحوية: خديجة الحديثي، بغداد ١٩٨٠م .
٢٢-المفهوم التكويني للعامل عند سيبويه: غالب المطلبي، دار الرشيد ،العراق ١٩٨٢م .
٢٣-مقدمة في النحو: خلف الأحمر، دمشق ١٩٦١م .
٢٤-من أسرار اللغة: إبراهيم أنيس، ط،٥/ مكتبة الانجلو المصرية ١٩٧٥م.
٢٥-نحو التيسير: احمد عبد الستار الجواري، العراق، بغداد ١٩٧٢م .
٢٦-النحو الجديد: عبد المتعال الصعيدي، مصر ١٩٦٥م .
٢٧-النحو العربي بناء ونقد منهجي: إبراهيم السامرائي، بيروت ١٩٦٨م .
٢٨-النحو المنهجي: محمد احمد براتق، القاهرة ١٩٥٩م .
نزهة الالباء :كمال الدين الانباري، تح: محمد ابو الفضل إبراهيم، دار النهضة، مصر